الوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري للمنتدى العربي الثالث حول التنمية المستدامة والدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

الخميس ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦

بيت الأمم المتحدة - بيروت، لبنان

انعقد "الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي الثالث حول التنمية المستدامة والدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة" يوم الخميس ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في بيت الأمم المتحدة ببيروت، بتنظيم مشترك بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية / الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونب).

شارك في الاجتماع ممثلون عن اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية الأعضاء لدى اللجنة.

استعرض الاجتماع أولويات المنطقة العربية المتعلّقة بالأهداف الخاصة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتأثير الأوضاع العربية الحالية على تنفيذ هذه الأهداف في المنطقة بالاستناد إلى نتائج العدد الأول من التقرير العربي حول التنمية المستدامة. وتمّت مناقشة سبل ضمان ألا يخلف ركب التنمية المستدامة أحداً في المنطقة العربية، وإنجاز البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتأمين بيئة صحية وأشخاص أصحّاء. كما تبادل المشاركون وجهات النظر والخبرات الوطنية بشأن رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

وتمخّض الاجتماع عن عدد من الرسائل الرئيسية والتوصيات التي اتّفق المشاركون على رفعها للمنتدى العربي الثالث حول التنمية المستدامة والذي سيرفع توصياته إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، والدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وهي التالية:

أولاً – توصيات عامة

١- التذكير بأن التنمية حق من حقوق الإنسان ويجب أن يطال الجميع وخاصة الفئات المهمشة والأشد ضعفاً ومنها الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنّين، والتأكيد على السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية وضمان وصول جميع الدول للتنمية المستدامة وخاصة التي تعاني من النزاعات والحروب والمقاطعة الأحادية.

٢- الحاجة لإطار مؤسسي إقليمي فعال للتنمية المستدامة ومن أهمّ عناصره: أ) آلية إقليمية للمتابعة والاستعراض تتّخذ رؤية مشتركة ونهجاً مشتركاً لقياس التنمية المستدامة يعمل على بلورته فريق العمل

العربي حول مؤشرات التنمية المستدامة، وتتضمّن الآلية نظام معلومات عربي لتتبع المؤشرات، وتقريراً عربياً دورياً للتنمية المستدامة؛ ب) استراتيجية تمويل عربية تعزّز التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي؛ ج) آلية للتعاون التكنولوجي الإقليمي تدعم الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

٣- الطلب من المنتدى العربي حول التنمية المستدامة تقديم الدعم الفني إلى الدول العربية التي تتقدّم للاستعراض الوطني الطوعي للمنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، وتسهيل تبادل الخبرات بهذا الشأن.

٤- التأكيد على أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة والطلب من الإسكوا ويونب، باعتبارها الجهة الدولية المخولة بتضمين البعد البيئي في التنمية المستدامة، ضمان إدماج البعد البيئي في جميع جلسات المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، وتخصيص بند دائم ضمن برنامج المنتدى للتداول حول مسائل البيئة والموارد الطبيعية التي تهمّ المنطقة العربية.

٥- التسليم بأن تحديات البيئة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية يعود معظمها إلى ضعف المؤسسات والحوكمة ووسائل التنفيذ، والتأكيد على أهمية تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وخاصة الشفافية والمساءلة من خلال الأجهزة الرقابية الوطنية وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، لدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما ندعو لاعتماد نهج متكامل في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتحسين آليات التنسيق، واستخدام أدوات حديثة لدعم القرار وتعزيز الترابط بين العلم والسياسات.

٦- إعادة التأكيد على المبادئ المنصوص عليها في إعلان ريو (١٩٩٢)، لا سيما المبدأ السابع بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول. ودعوة البلدان العربية للاستفادة من المصادر العالمية للتمويل الأخضر والاقتصاد الأخضر والآليات الدولية لتيسير نقل التكنولوجيا الخضراء، وخاصة تلك التي تساهم في التخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف مع آثاره. ودعوة الإسكوا واليونب لبناء قدرات البلدان العربية في هذا المجال.

ثانياً – ضمان ألا يُخلِّف ركب التنمية المستدامة أحداً

٧- التشديد على أنّه لا يمكن استثناء الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال والنزاع من الركب، والتأكيد على ضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى الذي يشكل عائقاً كبيراً يحول دون تحقيق التنمية المستدامة. كما ندعو للنظر في السبل الكفيلة بتفعيل المبدأ الثالث والعشرين من مبادئ ريو بشأن حماية الموارد البيئية والطبيعية للشعوب التي تعاني من الاحتلال والهيمنة والاضطهاد، وكذلك الفقرة ٣٥ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتقديم دعم خاص للشعوب الرازحة تحت الاحتلال والنزاع لتحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة وخاصة تلك التي تهمّ استدامة الموارد الطبيعية.

٨- التأكيد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للاجئين والمشردين باعتبار ما يتهدد كرامتهم الإنسانية وسلامتهم الجسدية والذهنية، والتشديد على أهمية حماية أمنهم الغذائي على الرغم من عدم تعرض الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة إلى الأمن الغذائي في حالات النزاع والحرب. كما ندعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في دعم الدول المستضيفة للاجئين وتعزيز قدرتها على الصمود والحفاظ على استدامة مواردها الطبيعية.

٩- التأكيد على ضرورة العمل لتأمين وصول سكان الأرياف ولا سيّما صغار المزارعين ومنتجي الغذاء إلى خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة وخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة بتكلفة ميسورة من خلال التكنولوجيات الاكثر تلاؤما مع واقع سكان الارياف ونمط عيشهم.

١٠- دعوة المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته وفق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وخاصة بالنسبة لتيسير نقل التكنولوجيا وحشد الموارد المالية لدعم البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة الدخل.

١١- ضرورة حصول سكان المناطق الحدودية وسكان الأحياء الفقيرة المتاخمة للمدن والعشوائيات على حقّهم بالتنمية، واعتماد سياسات بيئية تدعم المجتمعات المحلية التي تعيش ضمن المناطق الطبيعية الحساسة ومنها المحميات الطبيعية، باعتبار هذه المجتمعات هي المؤتمنة على حماية مواردها الطبيعية.

ثالثاً – بيئة صحية وأشخاص أصحاء

١٢- ضرورة حماية صحة وسلامة الجميع والبيئة الطبيعية من التلوث بكل مصادره وأنواعه، مع التركيز على المجتمعات المحلية في نقاط التلوث الساخنة بالمنطقة العربية، كتلك المتأثرة بالتلوث الصناعي والإدارة غير المستدامة للنفايات.

١٣- الترحيب بمحور الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ("تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة") وموضوعها الرئيسي ("بيئة صحية، أشخاص أصحاء") ودعوة الدول العربية للمشاركة في الجزء الرفيع المستوى وعرض الأولويات الإقليمية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٤- دعوة الدول العربية لدعم القرارات المقترحة من قبل الدول العربية، وخاصة القرار المتصل بتقييم آثار الحرب على غزة والآثار البيئية للصراعات والحروب وتداعياتها على الدول المجاورة، والقرار المقترح من الأردن بشأن حماية البيئة والموارد الطبيعية في البلدان المستضيفة للنازحين، والقرار المقترح من السودان بشأن مكافحة التصحّر، والقرار المقترح من مصر بشأن الأحواض المائية، ودعوتهم أيضاً لإبداء آرائهم بشأن كافة القرارات التي تعني المنطقة كالقرار المتعلّق بالتجارة غير المشروعة في الحياة البرية والاستهلاك والانتاج المستدامين والقمامة البحرية. كما ندعو الدول العربية لدعم ترشح العراق لعضوية مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

١٥- دعوة الوفود للمشاركة بفعالية في الفعاليات الجانبية للدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وخاصة تلك التي تنظمها جامعة الدول العربية/الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والإسكوا ويونب.

١٦- دعوة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمتابعة تنفيذ قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

١٧- دعوة جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء للطلب من جمعية الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز وجودها الاقليمي من خلال تعزيز القدرة البشرية في مكاتبها لتغطية كافة مجالات الأولوية وتحسين آليات التنسيق ما بين الأقاليم لدول غرب آسيا وأفريقيا في اجتماعات وأنشطة المنطقة العربية.